الاتجاهات السياسية للمقدسيين[1]

د. رمزي عودة

مدير وحدة الأبحاث والسياسات في معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

الملخص: [1]

هدفت الورقة البحثية إلى توضيح الاتجاهات السياسية الرئيسية للمقدسيين تجاه التسوية السلمية والعلاقة مع الاحتلال واتجاهات التصويت لديهم، ومن ثم تحديد درجة الاختلاف والتشابه لهذه الاتجاهات السياسية الرئيسية بين المقدسيين وبين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن خلال المنهج الوصفي والكيفي، حيث تم تجميع بيانات 600 استمارة رأي في القدس الشرقية، قام بمسحها المركز الفلسطيني للدراسات والبحوث المسحية خلال ثمانية استطلاعات رأي للفترة 2018 – 2019، كما تم إجراء سبع مقابلات مع عدد متنوع من المبحوثين المقدسيين، فقد وجدت الورقة البحثية أن المقدسيين أكثر إصراراً من الفلسطينيين في المناطق الأخرى على الحل المفضي إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما وجدت

(1) يتوجه الباحث بالشكر والامتنان للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وعلى وجه الخصوص الأخ علاء الحلوح والأستاذ وليد لدادوة، على تقديمه البيانات الأساسية (الخام) لاستطلاعات الرأي التي قام بها خلال العامين المنصرمين ومعالجته الإحصائية لهذه البيانات.

الورقة دلالات تشير إلى انخفاض نسبة المقدسيين المؤيدين للعودة إلى الكفاح المسلح عن المتوسط العام للفلسطينيين. وفيما يتعلق بالاتجاهات السياسية للمقدسيين، وجدت الورقة أن المقدسيين أكثر تأييداً لفتح من حماس، إلا أن هنالك دلالات مهمة تشير إلى انخفاض نسبة تأييد المقدسيين لكلا الحزبين الكبيرين، فتح وحماس، مقارنة ببقية الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وقد لوحظ هذا الانخفاض في التأييد في الوقت الذي لوحظ فيه أيضاً الارتفاع الكبير في نسب المقدسيين الذين لم يحددوا اتجاهاتهم التصويتية مقارنة بالمناطق الأخرى. وقد أوصت الورقة البحثية على ضرورة تعزيز صمود المقدسيين من أجل تعطيل السياسات الرامية إلى تهويد المدينة وتهجير سكانها، كما أوصت بأهمية العمل على كافة الأصعدة على وقف صفقة القرن والتصدي لها، باعتبارها تستهدف الهوية المقدسية والفلسطينية وتنال من مكانة القدس كعاصمة أبدية للشعب الفلسطيني.

تقديم:

تتعرض القدس منذ احتلالها من قبل إسرائيل في العام 1967، إلى سلسلة من أنماط التهويد المختلفة، والتي تمثلت بسياسات الاستيطان الممنهجة، ومنع فلسطينيي القدس من البناء، وتهويد الأماكن التاريخية في هذه المدينة المقدسة، إضافة إلى الضغوط الإسرائيلية على المقدسيين من أجل حملهم على ترك المدينة، وآخر هذه الضغوط السياسية ما تضمنته صفقة القرن بالاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل. ونتيجة لخصوصية القدس في المخططات الإسرائيلية، ونتيجة لكونها حجر الأساس في الفكر السياسي الفلسطيني المقاوم للمشروع الصهيوني الاستعماري، فإن هذه المقالة ترصد الاتجاهات السياسية للمقدسيين العرب القاطنين في هذه المدينة، بما في ذلك نظرتهم للتسوية السياسية والعلاقة مع الاحتلال.

خلفية عامة:

وقعت مدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 بعد عدوان عام 1967 (حرب حزيران)، ومنذ ذلك الوقت تراهن إسرائيل في سياساتها تجاه المدينة وسكانها العرب على تهويد المدينة العربية وإقامة الهيكل تحت المسجد الأقصى وضم المدينة إلى

إسرائيل وإكساب عملية الضم هذه شرعية دولية.

واعتباراً من عام 1980، طبّقت إسرائيل معظم القوانين الإسرائيلية على مدينة القدس، واعتبرتها عاصمة للدولة الإسرائيلية وفقاً لقانون ضم القدس الذي صدر كقانون أساسي من الكنيست الإسرائيلية. وتبعاً لسياسة التهويد المتبعة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية اتسعت مدينة القدس ضمن مفهوم القدس الكبرى لتتجاوز مساحتها أكثر من 15 % من مساحة الضفة الغربية (الأسطل، دت، ص 31–32).

وفي إطار التنوع في سياسات التهويد المتبعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي تجاه مدينة القدس المحتلة، فقد صاحبها مجموعة من سياسات إسرائيلية حكومية موازية، وسياسات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وأمنية، ومن أهم هذه السياسات إغلاق مدينة القدس وبناء جدار الفصل العنصري الذي يحاصر الضفة الغربية والقدس، والذي تسبب بعزل المدينة المقدسة عن محيطها العربي، كما تسببت هذه السياسات في مصادرة آلاف الدونمات العربية في المدينة (المدلل، 2007، ص 41). وتتعامل إسرائيل مع آلاف الفلسطينيين القاطنين في القدس على أنهم مقيمون أو مهاجرون غير مرغوب فيهم، كما تطبّق عليهم سياسات تهدف في مجملها إلى إبعادهم عن منازلهم وعن مدينتهم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، 2019).

وفي الواقع، تزداد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس الشرقية يوماً بعد يوم، ويعاني المواطنون الفلسطينيون من جراء السياسات الإسرائيلية العنصرية، ومن أهم هذه السياسات اقتحامات المستوطنين المتطرفين المتكررة للمسجد الأقصى، والتي تتم تحت أعين وحراسة جنود الاحتلال الإسرائيلي. وبالرغم من حدة وتصاعد هذه الانتهاكات، فإن المقدسيين يناضلون من أجل الحفاظ على هويتهم العربية والدينية، ولعل هبّة باب الرحمة المقدسية ضد الاحتلال الإسرائيلي شاهد حي على عدم انقطاع أدوات الرفض المقدسي لسياسات الاحتلال والتهويد في المدينة المقدسة (جندي، 2020).

وفي الإطار ذاته، قامت إسرائيل بعد احتلالها للمدينة المقدسة عام 1967 بمحاولات عدة من أجل تدمير النظام التعليمي في القدس الشرقية، ونتيجة لذلك، انخفض مستوى

التحصيل التعليمي، مع ارتفاع معدلات التسرب من المدارس. وجاءت هذه المحاولات المستمرة، لاسيما تلك المتعلقة بتغيير المناهج العربية، بهدف القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني الذي يتم تدريسه في المدارس العربية، واستبداله بروايات صهيونية مزيفة عن القدس والمسجد الأقصى وفلسطين (Ramadan, 2017).

وقد ضمت إسرائيل أكثر بكثير من المساحة التاريخية للقدس الشرقية (التي امتدّت على نحو 6,000 دونم فقط)، إذ اشتملت هذه المساحة المضمومة على ما يقارب 64,000 دونم، معظمها أراضٍ تتبع لـ28 قرية فلسطينية تقع غالبيتها في الضفة الغربية؛ ومنها قرى كانت تتبع لمدينتي بيت لحم وبيت جالا، ويعيش اليوم في المناطق المضمومة 461 ألف فلسطيني، منهم حوالي 297 ألفاً يعيشون في القدس(1)[1] (جهاز الإحصاء المركزي، 2020)، وقرابة 209 آلاف مستوطن يهودي (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، 2019).

إسرائيل من جانبها، لم تمنح خلال الفترة ما بين 2008 إلى 2015 سوى 91 رخصة بناء مقابل 55 قراراً بهدم بيوت الفلسطينيين مقابل كل رخصة بناء من أصل 91 رخصة. في المقابل منحت إسرائيل 18472 رخصة بناء للمستوطنين اليهود، وهذا يشير بشكل واضح إلى أن هدف السياسة الإسرائيلية الاستيطانية يرمي إلى تفريغ الأرض من سكانها، وإحلالها بالمستوطنين اليهود. وبالضرورة منع قيام الدولة الفلسطينية وتقطيع أوصالها، بالإضافة إلى سعيها -أي إسرائيل- إلى خلق حقائق جديدة على الأرض من الصعب تجاوزها في أي مفاوضات نهائية، لاسيما فيما يتعلق بالاستيطان في القدس (عودة، 2020).

وتفيد تقديرات منظمة «عير عَميم» لعام 2017 (في مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، 2019) أنّ القدس الشرقية المحتلة ينقصها 2,557 صفّاً دراسيّاً وأنّ ثلث الطلّاب المقدسيين لا يتمّون 12 سنة تعليميّة فقط، كما أن ما يقارب

(1) تشمل هذه المنطقة التجمعات التالية: كَفْر عَقَب، بِيت حَنِينا، مُخَيَّمْ شُعْفَاط، شُعْفَاط، العِيسَوِيَّة، شَيْخ جَرَّاح، وادي الجَوْز، بابْ السَاهِرَة، الصُوَّانَة، الطُورْ (جَبَل الزَيْتُون)، القُدْس (بِيت المَقْدِس)، الشَيَّاح، راس العَامُود، سِلْوان، الثَوْرِي، جَبَلْ المُكَبِّر، السَواحِرَة الغَرْبِيَّة، بِيت صَفَافا، شَرَفَات، صُورْ بَاهِر، أمُّ طُوبا.

الـ52 % من المقدسيين فقط موصولون بشبكة المياه بشكل منتظم في خدمات المياه.

في هـذا الإطار، يجادل أبحيص (في جندي، 2020) بأن السياسـات الإسرائيلية العدوانية تجـاه القـدس والمقدسـيين تتلخص في أربـع جبهات؛ الجبهـة الأولى تتركـز في اقتحامات المسـتوطنين للمسـجد الأقصى ومحاولة الصـلاة فيه، والثانية تتركز عـلى إجهاض المقاومة الشـعبية النضاليـة، والتـي تظهـر بوضـوح في الإجراءات التعسـفية التي تقـوم بها قوات الاحتلال في مناطق كثيرة من القدس الشرقية، لاسيما في منطقة العيسوية، وتتلخص هذه الإجـراءات بالاعتقال وقمـع المظاهرات والحجز البيتي والاقتحامـات المتكررة وتفتيش البيـوت. أمـا الجبهة الثالثـة فتتركز على توسـيع حدود مدينـة «القدس الموحدة» حسـب التعبـير الإسرائيـلي من أجل أن تمتد جنوبـاً حتى تخوم مدينة أريحـا، وحاولت إسرائيل في هذا الصدد تهجير الفلسـطينيين القاطنين في قرية الخان الأحمر المقدسـية من أجل تسـهيل سياسـة التوسـع والضم هذه، إلا أن هذه السياسة فشلت حتى هذا الوقت بسبب المقاومة الشـعبية الرافضـة للتهجـير وبسـبب الرفض الـدولي والأوروبي بشـكل خاص لسياسـة التطهـير العرقي التـي تنتهجها إسرائيل بحق قرية الخان الأحمر. وبالنسـبة للجبهة الرابعة والأخيرة فهي تتركز في ضرب واقتلاع رموز الوجود الفلسـطيني المؤسسـية والثقافية في القدس الشرقية، والتي تتمثل بإغلاق المؤسسات الفلسطينية العاملة في المدينة مثل مكتب وزارة التربيـة والتعليم ومكتب فضائية فلسـطين وملاحقة محافـظ القدس ووزير القدس وكادر التنظيـم العامـل في المدينة. إضافة إلى ذلك، أكد تقريـر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقـوق الإنسـان في الأراضي المحتلة «بتسـيلم» (2019) أن بلدية القـدس لا توفّر لخدمة الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية سوى ستّ عيادات لرعاية الأمّومة والطفل، رغم أنّهم يشـكّلون نحو 40 % من مجمل سـكّان المدينة، في المقابل توجد نحو 27 عيادة كهذه تعمـل في الأحيـاء اليهوديـة في المدينة؛ كذلك لا توفّر البلدية سـوى أربعة مكاتب رفاه في الأحيـاء الفلسـطينية مقابـل 19 في الأحياء اليهوديـة، رغم أنّ 76 % من سـكّان الأحياء الفلسطينية و4 , 83 % من الأطفال الفلسطينيين في تلك الأحياء يعيشون دون خطّ الفقر.

وفي الوقت الذي اسـتمرت فيه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لأكثر من عقدين دون التوصل إلى سـلام حقيقي بين الطرفين، فإن قضية القدس تبقى القضية الأكثر حساسـية

مـن قضايـا الوضع النهائـي بسـبب الخصوصيـة الدينية للمدينـة المقدسـة. وقد رفضت إسرائيل كل الصفقات السياسـية التي تسـتثني «القدس الموحدة» من حدودها السياسية. وبالرغـم من أن مدينة القدس هي مدينة فلسـطينية محتلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومن أهمها قرار مجلس الأمن 242 والذي اعتبر أسـاس التسوية السياسية لاتفاق أوسلو، إلا أن إسرائيـل لطالما اعتـبرت أن موضوع القدس خط أحمر لا يجوز التفاوض عليه. وقد أكـد عـلى هذه الإشـكالية في فشـل المفاوضات بين الطرفـين أمل جمـال (Jamal, 2017) مجادلاً بأن موضوعة القدس تعتبر إشـكالية رئيسـية من إشكاليات التوصل إلى سلام بين الفلسـطينيين والإسرائيليـين، وبغـض النظر عن مسـؤولية الطرفين في فشـل المفاوضات طويلـة الأمـد بين الجانبـين، إلا أن الإشـكالية الحقيقية في عدم التوصل إلى اتفاق حسـب وجهة نظره منبعها من جدلية الاعتراف الوجودي لكلا الطرفين، فهذا الاعتراف المتطلب لنجاح المفاوضات يؤدي في الواقع إلى نتائج عكسية لتقدم المسيرة السلمية.

لقـد نجحـت إسرائيل بعد تـولي الرئيس الأميركي الحـالي دونالد ترامـب –وهو من أكثر الرؤسـاء الأميركيـين تحيـزاً لإسرائيـل– في الضغـط على هـذه الإدارة باسـتصدار مبادرة أميركيـة جديـدة للتسـوية السـلمية في المنطقـة أطلـق عليها «صفقـة القـرن» وأعلنت في كانـون الثاني/ يناير الماضي للعـام 2020[1]. وقد تجاوزت هذه المبادرة وكسرت كل الأطر

(1) قدمت»صفقـة القـرن» ، التي صاغتها إدارة الرئيس الامريكـي ترامب، كنموذج واطار جديد لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو اطار سيقوم باعادة تشكيل وبناء الشرق الأوسط الجديد حسـب ما تطمح اليه الخطة. تعترف الخطة بشكل عام بمتطلبات إسرائيل الأمنية الواسعة، وتمكّن إسرائيل من فرض سـيادتها على الكتل الاسـتيطانية وغور الأردن والمسـتوطنات المعزولة؛ كما تمنع الخطـة اقتلاع وإخلاء المسـتوطنين اليهود؛ وتحافظ على القدس الموحدة تحت السـيادة الإسرائيلية. وبالنسبة للجانب الفلسطيني، تحدد الخطة شروط انشاء دولة غير متصلة مقسمة إلى ستة كانتونات سـتحيط بهـا إسرائيـل بالكامل، مـع السـيطرة الإسرائيليـة الكاملة عـلى المنطقة المحيطـة والمعابر الحدوديـة. بالإضافـة إلى ذلـك، لا تتضمـن الخطـة عـودة» اللاجئـين الفلسـطينيين» إلى الأراضي الإسرائيلية. وبالضرورة، بالنسـبة للفلسطينيين، فإن المعنى العملي للخطة هو الاستسلام، وبالتالي فقد رفضوها تماماً (Dekel. H, Anat. K and Noa.S, 2020)

القانونية والشرعية لعملية التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار 242. ويجادل سالم (2020) بأن هذه الصفقة تهدد الحقوق السياسية والمدنية لأكثر من 140 ألف مقدسي يعيشون خارج جدار الفصل العنصري، كما أنها -أي الصفقة- تشرعن عملية الضم واعتبار القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل اليهودية، بينما تمنح الاتفاقية مدينة أبو ديس المحتلة -وهي إحدى قرى القدس الشرقية- كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، والتي هي عبارة عن كنتونات منفصلة ليس لها أي سيادة حقيقية وفقاً لما جاء في الصفقة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية توضيح اتجاهات المقدسيين بخصوص التسوية السلمية، في ظل الترويج الأميركي والإسرائيلي لصفقة القرن ومحاولة تضليل الرأي العام الدولي، بأن الفلسطينيين لاسيما المقدسيين منهم يمكن أن يقبلوا بصفقة القرن.

أسئلة الدراسة:

1- ما هي أهم الاتجاهات السياسية الرئيسية للمقدسيين تجاه التسوية السلمية والعلاقة مع الاحتلال؟

2- إذا ما جرت انتخابات فلسطينية قادمة إلى أي من الأحزاب السياسية سيصوت المقدسيون؟

3- إلى أي درجة هنالك اختلاف في الاتجاهات السياسية الرئيسية بين المقدسيين والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت منهجية الدراسة على نوعين من المنهجيات؛ الأولى هي المنهجي الوصفي القائم على تحليل استطلاعات الرأي، وقد شملت مسوح الرأي العام المستخدمة على العينة العشوائية متعددة المراحل، حيث تم الاعتماد على 600 مقابلة أجريت في محافظة القدس ضمن مجموعة من الاستطلاعات (8) التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث

السياسية والمسحية في عامي 2018–2019. وجاءت النتائج بنسبة خطأ مقداره 5 , 4 %. أما المنهجية الثانية فقد اعتمدت على المنهج الكيفي، حيث تم إجراء سبع مقابلات لعدد متنوع من الناشطين والفاعلين المقدسيين تم اختيارهم من مهن وخلفيات ثقافية مختلفة.

نتائج الدراسة:

تبعاً للبيانات الأولية التي تعاملت معها الدراسة حول استطلاعات الرأي للمقدسيين، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، نوجزها بالآتي:

أولاً: الموقف من عملية السلام

1- يعتبر نصف المقدسيين (نحو 9 , 49 %) أن الغاية الأساسية الأولى لهم هي انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة[1].

2- يعتبر نحو 7 , 33 % من المقدسيين أن الغاية الوطنية الثانية لهم هي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم التي هجروا منها بفعل الاحتلال الإسرائيلي.

3- يؤيد 4 , 71 % من المقدسيين حملة المقاطعة الدولية والمحلية ضد إسرائيل.

4- يؤيد 4 , 33 % من المقدسيين الكفاح المسلح ضد إسرائيل من أجل استرجاع الحقوق الوطنية المسلوبة، بينما يعتبر 8 , 24 % منهم أنه مازال هنالك فرصة لعمل اتفاق سلام مع إسرائيل. ويفضل نحو 7 , 19 % منهم بقاء الوضع الراهن.

5- لقد أكدت نتائج غالبية المقابلات مع المبحوثين على أن الفلسطينيين المقدسيين يؤيدون بشدة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها من قبل إسرائيل عام 1967 بما فيها القدس الشرقية. ويثبت راسم عبيدات[2]، الناشط السياسي

(1) أشارت البيانات المجمعة لغايات المقدسيين الأولى إلى أن الغاية الأولى للمقدسيين هي انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 بواقع 9 , 49 ٪، أما الغاية الثانية لهم فتتمثل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين بنسبة 7 , 33 ٪، والغاية الثالثة هي إقامة نظام حكم ديمقراطي بنسبة 1 , 11 ٪، أما الغاية الرابعة والأخيرة فتتمثل ببناء فرد صالح ملتزم بتعاليم الدين الإسلامي بواقع 8 , 4 ٪ منهم.

(2) راسم عبيدات. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

المقدسي، هذه النتيجة من خلال مقاطعة المقدسيين لانتخابات البلدية الإسرائيلية الأخيرة في القدس والتي كانت بنسبة 98 %، وترى رتيبة النتشة[1] بأن «همّ المقدسيين الأول هو التخلص من الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط من أراضي عام 1967 وإنما من جميع أراضي فلسطين التاريخية». ويفسر الدكتور محمد جادالله[2] هذه النتيجة بأن المقدسي يعرف هويته أولاً وأخيراً بأنه فلسطيني ولهذا «يرفض 100 % من المقدسيين مخطط تهويد القدس الموحدة متمسكين بالانسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية». في المقابل، تجادل الناشطة المقدسية في المجتمع المدني وفاء عصفور[3] بأنه في الوقت الذي يتفق فيه غالبية المقدسيين على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من مدينتهم، إلا أن ذلك «لا يعني موافقة غالبيتهم على حل الدولتين» وعلى هذا الأساس ترى الباحثة المقدسية ميس سلايمة[4] أن «هنالك اتجاه متنامٍ بين المقدسيين نحو حل الدولة الواحدة». إلا أن راسم عبيدات ينفي هذا الاتجاه[5]، ويرى أن سياسات الدولة الإسرائيلية العنصرية تجاه المقدسيين تمنعهم بالأساس من التفكير بهذا الحل «لأنهم أكثر الفئات الفلسطينية التي عايشت الاحتلال وتدرك جيداً أن سياساته تقوم أساساً على العنصرية وإقصاء الآخر، وما قانون القومية اليهودي إلا دليل إضافي على هذه السياسات». فالدولة الواحدة وفقاً لهذه الرؤية «موضوع ليس مطروحاً في الشارع المقدسي» حسب تعبير الدكتور محمد جادالله[6].

ثانياً: اتجاهات التأييد والتصويت للأحزاب السياسية:

1- تتصدر حركة فتح تأييد الشارع المقدسي بواقع 7 , 15 % ولكن ليس بفارق كبير عن تأييد الشارع المقدسي لحركة حماس والتي بلغت نحو 5 , 13 %، وحصدت

(1) رتيبة النتشة. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(2) محمد جاد الله. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(3) وفاء عصفور. 15 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(4) ميس سلايمة. 15 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(5) راسم عبيدات. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(6) محمد جاد الله. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

الأحزاب الوطنية والإسلامية الأخرى نسب تأييد ضئيلة جدّاً تتراوح بين 0,4 % (حزب الشعب) إلى 3,2 % (مستقل وطني)، مروراً بالجبهة الشعبية كبرى أحزاب اليسار والتي بلغت نسبة التأييد لها 1,3 %.

2- ترتفع جدّاً نسبة من لم يحددوا اتجاهاتهم السياسية عند المقدسيين، حيث بلغت هذه النسبة مستويات قياسية وصلت إلى 60 % من إجمالي المستطلعين.

3- في حال لم يرشح الرئيس الفلسطيني محمود عباس نفسه في منصب الرئاسة، فإن المقدسيين أكثر ميلاً لانتخاب شخصية فتحاوية، حيث أوضحت النتائج بأن 29 % من المقدسيين سيعطون صوتهم إلى مروان البرغوثي، بينما لن يحصل إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس سوى على 15,6 % من أصوات المقدسيين في حال رشح نفسه للرئاسة. في المقابل أوضح نحو 38,5 % من المستطلعين أنهم لم يحددوا بعد أيّاً من المرشحين المحتملين الذين سيمنحونهم أصواتهم.

4- لقد ذهبت نتائج المقابلات إلى تحقيق نوع من التعادل في عدد المقاعد بين كل من فتح وحماس إذا ما جرت انتخابات تشريعية في القدس، وانقسم المبحوثون فيمن ستكون له الأفضلية الطفيفة بين الحزبين، فالبعض منهم يرى أن الأفضلية ربما ستكون لحماس بسبب زيادة الانتقادات من المقدسيين على السلطة الوطنية الفلسطينية، وتركزت ثانياً في شعور المقدسيين بالتهميش النسبي من قبل السلطة الوطنية، بسبب عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تقدم لهم خدماتها المباشرة بسبب واقع الاحتلال الإسرائيلي والذي يمنع السلطة الوطنية من تقديم خدماتها أو فتح أي من مكاتبها في المدينة المحتلة. ويتوقع الناشط المدني المقدسي رامي ناصر الدين[1]، أنه بسبب هذين العاملين فإنه سيتولد «اتجاه متنام للعزوف عن التصويت للأحزاب السياسية، وهنالك حراكات مستقلة ربما ستنشأ إذا ما جرت انتخابات تشريعية». ويؤكد الناشط المقدسي إميل غوري[2]، على النهج التصويتي الجديد للمقدسيين إذا ما

(1) رامي ناصر الدين. 15 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(2) إميل غوري. 15 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

جرت انتخابات تشريعية بأنه سيكون موجهاً أكثر للبرامج الخدماتية أكثر منه للبرامج التقليدية للأحزاب السياسية الفلسطينية.

ثالثاً: التباين والخصوصية للمقدسيين في الموقف السياسي

يؤكد غالبية المبحوثين في المقابلات على أن المقدسيين هم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني، وهم «يعتزون بمقدسيتهم» كما تقول وفاء عصفور[1]، ولكنهم نظراً لوقوعهم المباشر تحت الاحتلال الإسرائيلي عكس بقية المناطق الفلسطينية التي تتمتع بنوع من الحكم الذاتي وفقاً لاتفاق أوسلو، ونظراً لتنامي شعور المقدسيين بالخطر الإسرائيلي «الطارد لهم من بيوتهم» كما يقول الدكتور جادالله[2]، فإن المقدسيين يمتازون بنوع من الخصوصية نتيجة لواقعهم المعاش، لاسيما بعد صفقة القرن وتوسع سياسات التهويد لمدينتهم المحتلة، إلا أن هذه الخصوصية لا تنال من هويتهم الفلسطينية الخالصة كما يجادل راسم عبيدات[3]. وبالضرورة، فإن هذه الخصوصية لا تتعارض مع الاتجاهات السياسية بشكل عام للفلسطينيين القابعين في مناطق الضفة الغربية وغزة، إلا أنها تدفعهم بشكل أكبر للحفاظ على هويتهم الفلسطينية، حيث إن هذه الهوية هي أكثر عرضة من غيرها لسياسات التهويد والتشويه من قبل سلطات الاحتلال.

وقد رصدت هذه الورقة نوعين من التباينات بين اتجاهات المقدسيين السياسية من جهة وبين الاتجاهات السياسية لعموم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهما:

أولاً: التباين في الموقف من عملية السلام

1- تشير النتائج الكمية إلى أن المقدسيين أكثر إصراراً من الفلسطينيين في المناطق الأخرى على الحل المفضي إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ففي الوقت الذي أشار فيه استطلاع رقم (74)

(1) وفاء عصفور. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(2) محمد جادالله. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

(3) راسم عبيدات. 14 نيسان/ أبريل، 2020، محادثة هاتفية.

إلى أن 4 , 44 % من الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع اعتبروا الغاية أعلاه هي الغاية الأولى، فإننا نجد أن نسبة تأييد هذه الغاية عن المقدسيين اقتربت من النصف تقريباً (9 , 49 %). وفي السياق نفسه، يرتفع تأييد المقدسيين لحق العودة إلى نحو 7 , 33 % باعتبارها الغاية الثانية بعد الاستقلال، بينما وصلت نفس هذه النسبة في المتوسط لسكان الضفة والقطاع إلى 7 , 32 % فقط.

2- تقل نسبة المقدسيين المؤيدين للعودة إلى الكفاح المسلح -والتي بلغت 4 , 33 %- عن المتوسط العام للفلسطينيين والتي بلغت 7 , 38 % حسب استطلاع رقم (74). والمقدسيون أقل تفاؤلاً من الفلسطينيين بشأن التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، حيث انخفضت نسبة توقعاتهم باتجاه هذه الاحتمالية إلى 8 , 24 %، بينما ارتفعت هذه النسبة عند عموم الفلسطينيين إلى نحو 0 , 29 %.

ثانياً: التباين في اتجاهات التأييد والتصويت للأحزاب السياسية:

1- تنخفض نسبة تأييد المقدسيين لحركة فتح بالمجمل، فقد بلغت هذه النسبة في بياناتنا المعالجة في هذه الورقة 7 , 15 %، بينما ترتفع هذه النسبة في الشارع الفلسطيني إلى نحو 5 , 31 % حسب استطلاع رقم (74). وبالتوافق مع هذه الملاحظة، وبالرغم من ارتفاع تأييد فتح في الشارع الفلسطيني بفارق متوسط عن حماس (نحو 8 نقاط) (5 , 31 %، 6 , 23 % على التوالي) إلا أن دراستنا أوضحت أن المقدسيين هم أكثر تأييداً لفتح من حماس (7 , 15 %، 5 , 13 % على التوالي)، ولكن بفارق ضئيل (حوالي 2 , 2 نقطة).

2- تشير بيانات الدراسة إلى ارتفاع كبير في نسبة الذين لم يحددوا اتجاهاتهم التصويتية للأحزاب الوطنية والإسلامية لدى المقدسيين (60 %)، بينما تقل هذه النسبة بشكل كبير في الشارع الفلسطيني (18 % فقط).

ملخص النتائج والنقاش:

هنالك عدد من النتائج التي رشحت عن هذه الدراسة أهمها:

النتيجة الأولى: المقدسيون هم أكثر تأييداً للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني: وتتجلى هذه الحقوق أساساً في حل الدولتين مع انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 1967. فبالرغم من المزايا التي يحصل عليها المقدسيون في دولة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن غالبية المقدسيين هم مع حصول الفلسطينيين على استقلالهم في دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس[1].

ويعود السبب وراء هذه الخصوصية في النظرة المقدسية لواقع التخلص من الاحتلال، إلى معاناة المقدسيين بشكل أكبر لسياسات التهويد والفصل العنصري، وقد خلصت فرح (Farah, 2019, p.51–52) في دراستها إلى نفس النتيجة، حيث أكدت على العلاقة الجدلية بين الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للأراضي الفلسطينية وبين خلق «بيئة قسرية» تؤدي إلى تقييد حركة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، حيث أجبرت إسرائيل الفلسطينيين بشكل مباشر وغير مباشر على اتخاذ خيارات فيما يتعلق بإقامتهم وعملهم ضمن قيود شديدة فرضتها طبيعة الاحتلال وإنشاء المستوطنات والجدار، وينطبق ذلك بشكل أكثر وضوحاً على القدس الشرقية، حيث يتم عزل الفلسطينيين وفرض قيود على تنقلاتهم، وشرعنة عملية منح الإقامة لهم في المدينة ضمن قيود شديدة. وهنا تستنتج الباحثة أن المقدسيين يخضعون لجملة من التوترات والانتهاكات المتعلقة بتطبيق المشروع الصهيوني في بلدتهم من جهة، وبين سعيهم لإيجاد سبل للبقاء والعيش ضمن الحقائق الاستعمارية القائمة من جهة ثانية. وفي الوقت الذي تأصلت فيه قيم التعددية لدى الفلسطينيين بشكل عام ولدى المقدسيين بشكل خاص، فإنه وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 واحتلالها لبقية أراضي فلسطين عام 1967، أصبحت الأصولية الدينية الصهيونية أكثر وضوحاً. هذه الأصولية أوجدت رواية صهيونية أكثر حصرية قامت على نفي الرواية الفلسطينية على هذه الأرض كاملة (Khoury, 2017)وهو الأمر الذي عزّز التوجه المقدسي نحو

(1) لقد أشار بولوك (2019) في قراءته لاستطلاع رأي نفذه المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي إلى أن نسبة التأييد لحل الدولة الواحدة ما زالت منخفضة لدى الفلسطينيين، حيث بلغت نسبة التأييد بين المستطلعين 18٪ من سكان الضفة و12٪ من سكان غزة ونسبة مرتفعة بلغت 20٪ في القدس الشرقية.

التخلص من الاحتلال. ومن جانب آخر، فقد لاحظ الجعبري وعبد المعطي (Ja'bari, and Abdelmo'Ti, 2018) بأن الهوية المقدسية العربية الإسلامية قد ازدادت وتعززت خلال الانتفاضة الثانية وحتى الآن، وذلك بسبب التهديد المباشر المتزايد ضد الهوية الإسلامية الفلسطينية، حيث كان من الضروري الدفاع عن الهوية الإسلامية المتمركزة على وجه الخصوص في مدينة القدس.

وبالضرورة، يرفض المقدسيون أي حل من الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية، بما فيها صفقة القرن، وهذا ما أوضحه استطلاع رقم (74)، حيث بلغت نسبة الرفض لصفقة القرن بين الفلسطينيين أكثر من 80 %، كما أوضحته كل استطلاعات الرأي الأخرى[1]. وفي الواقع، فإن صفقة القرن بتضمنها ضم المستوطنات الاستعمارية إلى إسرائيل، فإنها تجعل السيطرة على القدس مدخلاً لتمزيق وحدة الضفة الفلسطينية الجغرافية والديمغرافية إرباً، ومنع قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً، وذلك من خلال توسيع الاستيطان الاستعماري في القدس تحت عنوان إنشاء مشروع «القدس الكبرى» المطروح في إطار هذه الصفقة ليصل إلى البحر الميت شرقاً، وإلى مداخل الخليل جنوباً، وإلى محيط رام الله شمالاً (سالم، 2020).

النتيجة الثانية: المقدسيون هم أكثر ميلاً لفتح من حماس. وبالرغم من تقارب التأييد لكلا الحزبين، إلا أن ارتفاع نسب الذين لم يحددوا اتجاهات التأييد عندهم (60 %) يلقي بظلاله على هذا الاستنتاج، حيث إنه من الممكن أن خوف المقدسيين من قمع الاحتلال المباشر عليهم، وعدم ثقتهم بسرية الاستطلاعات دفعهم إلى رفض البوح بأي من الأحزاب السياسية التي يؤيدونها، لاسيما إذا كانت هذه الاتجاهات هي أقرب إلى حماس. وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة غير المحددين في القدس إلى انعدام الثقة في الفصائل الوطنية، وهي حالة عامة نجدها تتزايد في الأراضي الفلسطينية[2].

(1) في الواقع فإن غالبية الفلسطينيين يدعمون استعادة فلسطين التاريخية (66 ٪ من المستطلعين)، وحتى في ظل دعمهم لحل الدولتين فإنهم يعتبرون ذلك فقط على سبيل التسويات التكتيكية البراغماتية ولا يعتبرون ذلك تخلياً عن كامل فلسطين التاريخية (بولوك، 2020).

(2) في استطلاع سابق نفذه مركز القدس للإعلام والاتصالات (JMCC) بالشراكة مع مؤسسة

التوصيات:

توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

1- ضرورة تعزيز صمود المقدسيين من أجل تعطيل السياسات الرامية إلى تهويد المدينة وتهجير سكانها.

2- العمل على كل الأصعدة على وقف صفقة القرن والتصدي لها باعتبارها تستهدف الهوية المقدسية والفلسطينية وتنال من مكانة القدس كعاصمة أبدية للشعب الفلسطيني.

3- تكثيف عملية إجراء استطلاعات الرأي في مدينة القدس وفي أحيائها، وبشكل دوري، من أجل استشراف آراء المقدسيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومتابعة تطور هذه الاتجاهات.

«فريدريش إيبرت في شهر آب/ أغسطس الماضي. أظهر أن 5 , 34٪ من المستطلعين أفادوا أنهم لن يصوتوا على الإطلاق. كما أشارت النتائج إلى أن «7 , 44٪ من المستطلعين أفادوا أنهم لا يثقون بأي فصيل (أبو عامر، 2019).

المراجع باللغة العربية:

- أبـو عامـر، أحمـد. (2019). اسـتطلاعات الـرأي الفلسـطينيّة في شـأن الانتخابات تصـدم الأحزاب السياسـيّة. المونيتور. اسـترجعت في 20 آذار، 2020 مـن/ https: / /www.al-monitor.com /pulse /2019/ originals /articles /contents /ar /palestine-elections-opinions-polls- 11 political-faction-turnout.html

- الأسطل، كمال. (د.ت)، مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات السياسية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعد عام 1967. استرجعت في 20 آذار، 2020 من

http: / /info.wafa.ps /userfiles /server /pdf /future_of_Jerusalem.pdf

- بولوك، ديفيد. (2020). الأغلبية الفلسـطينية ترفض حلّ الدولتيْن، لكن تدعم التسـويات التكتيكية. معهـد واشـنطن. اسـترجعت في 20 آذار، 2020 مـن/ https: / /www.washingtoninstitute.org /ar /fikraforum /view /palestinian-majority-rejects-two-state-solution-but-backs-tactical-compromi

- بولـوك، ديفيد. (2019). الفلسـطينيون بمعظمهـم يؤيدون الأردن - ومفاجآت أخرى كشـف عنها استطلاع الرأي. معهد واشنطن. استرجعت في 20 آذار، 2020 من

https: / /www.washingtoninstitute.org /ar /fikraforum /view /most-palestinians-approve-of-jordanplus-other-survey-surprises

- جنـدي، أسـيل. (2020). حسـم هويـة القدس.. أهـم معركة تُرحّـل لعام 2020. اسـترجعت في 10 نيسان/ أبريل، 2020 من

https: / /www.aljazeera.net /news /alquds /20205 /1 / / %D8 %AD %D8 %B3 %D9 %85- %D9 %87 %D9 %88 %D9 %8A %D8 %A9- %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %82 %D8 %AF %D8 %B3- %D8 %A3 %D9 %87 %D9 %85- %D9 %85 %D8 %B9 %D8 %B1 %D9 %83 %D8 %A9- %D8 %AA %D8 %B1 %D8 %AD %D9 %84- %D9 %84 %D9 %84 %D8 %AC %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %85- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D8 %A7 %D9 %85- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AC %D8 %AF %D9 %8A %D8 %AF

- جهاز الإحصاء المركزي. (2020). تعداد السكان. استرجعت في 9 نيسان/ أبريل، 2020 من

http: / /www.pcbs.gov.ps /Portals /_Rainbow /Documents /JerusalemA.html

- العربي الجديد. (2017). «إغراءات» الجنسية الإسرائيلية: التحريم وادّعاءات الاحتلال ومرارة الفلسطينيين. استرجعت في 25 نيسان/ أبريل، 2020 من https: / /www.alaraby.co.uk/ politics /2017/ 3/ 8/ %D8 %A1 %D8 %A7 %D8 %B1 %D8 %BA %D8 %A5 %D8 %AA- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AC %D9 %86 %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %B1 %D8 %B3 %D8 %A5 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A9- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AA %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %8A %D8 %A9- %D8 %A7 %D8 %AF %D8 %88 %D8 %A7 %D8 %AD %D8 %B1 %D9 %8A %D9 %85- %D8 %A7 %D8 %B9 %D8 %A7 %D8 %A1 %D8 %A7 %D8 %AA- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %84- %D9 %88 %D9 %85 %D8 %AD %D8 %AA %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %81 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A9- %D8 %A7 %D8 %B1 %D8 %B7 %D9 %8A %D9 %86 %D9 %8A %D9 %8A %D9 %86 %D8 %B3 %D8 %B1 / 11

- عودة، رمزي. (2020). أثر النظام الانتخابي على استدامة الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية للفترة 2006-2014). رام الله: دار الشروق.

- المدلل، وليد. (2007). الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل التسوية. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18 ،العدد (70) ربيع 2007، (ص 39- 52).

- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. (2020). استطلاع الرأي العام رقم 74. استرجعت في 26، آذار/ مارس 2020 من http: / /pcpsr.org /sites /default /files /Poll-74-Arabic-Full %20Text %2025 %20DEC %202019.pdf

- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم». (كانون ثاني، 2019). شرقي القدس. استرجعت في 20 آذار، 2020 من https: / /www.btselem.org /arabic /jerusalem

- سالم، وليد. (2020). القدس في «صفقة القرن»: تحليل وبدائل. مجلة المقدسية. العدد الخامس شتاء 2020. ص ص 49-58.

المراجع باللغة الإنكليزية:

- Dekel. H, Anat. K and Noa.S. (2020). The Deal of the Century: Where Does it Lead?. The Institute for National Security Studies. Retrieved from 25 April from https: / /www.inss.org.il /publication /where-does-the-deal-of-the-century-lead /

- Farah, M. (2019). The Atarot Exception? Business and Human Rights under

Colonization. Jerusalem Quarterly, (80), 41.

- Jamal, A. (2017). Is the Israeli–Palestinian Conflict Resolvable? Ethical Transformative Recognition and Conflict Resolution. In Recognition as Key for Reconciliation: Israel, Palestine, and Beyond (pp. 3858–). Brill.

- Ja'bari, A., &Abdelmo'Ti, S. H. (2018). Islamization of social identity in East Jerusalem: a response to identity threat (Master's thesis, Norwegian University of Life Sciences, Ås).

- Khoury, H. (2017). Between Now and Then: A More Realistic View of Palestinian History and Identity. Palestine–Israel Journal of Politics, Economics, and Culture, 22(23 /), 59.

- Ramadan, I. S. (2017). Minority Culture, Education and Identity: The Case of Palestinian Arabs in Israel.